تحديات الانتفاضات العربية

الإسلام السياسيّ: حجّمتْه الثوراتُ، ولكنه ما زال أحدَ تحدّياتها

□ إيّاد العبدالله

لم يكن سقوطُ مبارك وبن عليّ والقذافي نهايةَ الثورة، بل ربما كان امتحانَها الأكبر؛ ذلك أنّ الحياة السعيدة التي تبدأ مع سقوط الملوك الظالمين لا مكانَ لها إلاّ في حكايات الأطفال.

ثمة تركة ثقيلة خلّفها الراحلون وراءهم، يقع على عاتق الثورات ونُخبها التصدّي لها. وإذا كانت الأنظمةُ الساقطة، والأنظمةُ الآيلةُ إلى السقوط، قدّمتْ نفسَها إلى العالم وإلى شعوبها على أنّها الممكنُ التاريخيُّ الوحيد، وأنّ زوالها لا يعني إلاّ زوالَ البلاد والعباد، فإنّ التحدّي الأكبر أمام الثورات العربيّة يكمن في إزاحة هذه الأنظمة ومرتكزاتها، وبناءِ نظامٍ بديلٍ يصون البلادَ وكراماتِ أهلها وحريّاتهم. وذلكم هو الجهادُ الأكبر.

التحدّيات كثيرة، وربما كان الإسلامُ السياسيّ من أهمّها وهو ما سنحاول الاقترابَ منه في هذا المقال.

إسلاميون قد يحْكمون... بلا دولةٍ إسلاميّة

كشفت الثوراتُ العربيّةُ أحجامَ القوى والأهواء السياسيّة على الأرض. ففي الوقت الذي برزتْ فيه هشاشةُ اليسار وتخبّطُه، وبرز ترهُّلُ باقي القوى العلمانيّة من ليبراليين وقوميين، ظهر الإسلاميون أكثرَ القوى تنظيمًا وقدرةً على الحشد والتعبئة. غير أنّ هذا لا يعني أنّهم يستطيعون أخذ البلاد إلى حيث يريدون؛ فلقد كانت الثوراتُ المذكورةُ أوّلَ من وضع لهم حدودًا، مظهرةً أنّ حجمَهم ليس كما كانوا يقدّمون أنفسَهم، أو كما كان يتوهّم غيرُهم من أهل الغرب و«الحداثة » لقد قامت الثوراتُ العربيّة بعيدًا عن شعارات الإسلام السياسيّ ـ وهذا ما يفسّر حضورَه الثانويّ، سواءً في التهيئة لهذه الثورات أو في سياقها.

لم تحمل الحركاتُ الإسلاميّة مشروعًا لتغيير للأنظمة، ما عدا «تنظيم القاعدة» الذي كان العنفُ مشروعَه الوحيدَ لتحقيق ذلك. ولم تكن تثق أصلاً بقدرة الشعوب على تغييرها. وهذا ما يفسّر انخراطَ الإخوان المسلمين في مصر في اللعبة السياسيّة التي كان يرسم ملامحَها نظامُ مبارك، وعبر التحالف مع أحزابٍ وقوى متعدّدة، من أجل أن يكون لها موطئُ قدمٍ في اللعبة السياسيّة؛ بل لعلّ أقصى ما كانت تحلم به آنذاك هو عدمُ تمرير مخطّط مبارك في توريث الحكم لابنه.

أما جماعةُ الإخوان المسلمين في سوريا، وهي جماعةٌ محظورة، فلم تكن تحمل هي الأخرى مشروعًا تغييريّاً للنظام. إذ بعيْد التحاقهم بـ «ربيع دمشق،» الذي صاغ أغلبَ ملامحه مثقفون معارضون إثرَ رحيل الرئيس حافظ الأسد، حوّلوا رحلهم ما إنْ وُئد هذا الربيعُ ولاح في الأفق مشروعُ تغييرٍ دوليّ للنظام السوريّ ـ وهو مشروعٌ بدأ مع احتلال العراق وإسقاط نظامه، لتزداد فرصُه عقب اغتيال رفيق الحريري في لبنان. فانضمّوا إلى «جبهة الخلاص» التي أنشأها النائبُ السابقُ للرئيس السوريّ، السيّد عبد الحليم خدّام (الذي انتقل مؤخّرًا إلى صفوف «المعارضة» بعد أن قرأ أنّ ثمة مناخًا تغييريّاً قادمًا قد يطيح النظامَ السوريّ). لكنْ، لم تكن لـ «جبهة الخلاص» أيّةُ شعبيّةٍ تُذْكر بين السوريين، فلماذا ذهب الإخوانُ المسلمون إليها؟ ألانحسار شعبيّتهم في الداخل السوريّ دورٌ في هذا؟ وهل نفهم تعليقَ معارضتهم للنظام آنذاك بأنّه دعمٌ لـ «ممانعته» ولمواقفِه من العدوان الإسرائيليّ على غزّة، أمْ لأنّ التغييرَ الدوليَّ للنظام كان قد بات في خبر كان؟

وفي السياق ذاته يمكن أن نتحدث عن «النهضة» التونسيّة التي لم تلتحقْ بالثورة إلاّ بعد نجاحها كما يمكننا أن نتحدّث عن إسلاميّي ليبيا الذين يشدّدون على الدولة المدنيّة، وعلى أنّ الاعتدال هو من طبائع الليبيين، في ظلّ غيابٍ كاملٍ للجماعة الليبيّة المقاتلة ـ الفزّاعة التي كان يلوّح بها القذافي

نعم، لقد أظهرتْ حركاتٌ إسلاميّة عربيّة خطابًا «معتدلاً» يُثمّن الديمقراطيّة ويدعو إلى الاحتكام إلى صناديق الاقتراع واحترام إرادة الشعوب. ولكنّ شكوكًا تشير إلى أنّ ذلك «الاعتدال» غيرُ أصيل، بل مراوغٌ حتمتْه الظروفُ الناجمةُ عن الاستبداد، أو فَرَضَه البحثُ عن شرعيّة الحدّ الأدنى التي تتيح بعضَ الحضور والحراك السياسيّ. فالحقّ أنّ هذا «الاعتدال» لم يترافقْ مع أيّة مراجعاتٍ قامت بها هذه الحركاتُ الإسلاميّة، يجعله في صلب برامجها ونظرتها إلى العالم والدولة والمجتمع فكيف نفهم، مثلاً، ما يصرّح به في الشهور الأخيرة المرشدُ العامّ السابق للإخوان السوريين، من أنه لن ينتخبَ أو يرشّح مسيحيّاً، ولكنْ إذا حصل أن فاز مسيحيٌّ عبر صناديق الاقتراع «فلا مشكلة لدينا»؟ أهو كلام للاستهلاك الإعلاميّ؟ ربما. ولكنْ أن يُضطرّ البيانوني

«النهضة» التونسيّة أكثر مرونةً في التعاطي مع العصر، إنّما على أرضيّة المقولات التي يقول بها معظمُ الإسلاميين العرب

إلى قولٍ ما يخالف ثوابت الجماعة في زمن الثورات، فهذا يعني أنّ واقعًا متحرّكًا أخذ الإسلاميون يتلمّسون تعقيدَه، وعجزَهم عن تمثيله والهيمنة عليه. وقد نُسمّي هذا الاعتدال «اعتدالَ الأمر الواقع.»

وصحيح أنّ «النهضة» والإخوان المسلمين في تونس ومصر ما بعد الثورة يسعوْن إلى صناديق الاقتراع للوصول إلى السلطة وتأكيدِ حضورهما وتفوّقِهما على القوى الأخرى؛ ولكنّ هذا السعي إنّما هو محضُ تسليم بعدم إمكانيّة قيام الدولة الإسلاميّة التي أثبت وأقعُ الحال أنها تتقاطع مع المجتمع الشيوعيّ الذي بشّر به ماركس: كلاهما طوبى.

ولكنْ، هل هذا كافٍ وضامنٌ لعدم حرف الأمور نحو اتجاهاتٍ غير محمودة؟ لقد كانت الأنظمة المتهاوية بلا شعبيّةٍ وبلا إنجازات، ومع ذلك حكمتْ عقودًا. ومع أنّ الظروف تغيّرتْ، فإنّ الاطمئنان إلى هذا الأمر وحده لا يكفي. وأوّل الأخطار هو من طبيعة عامّة، جميعُ القوى ـ إسلاميّة وغير ذلك ـ معرّضٌ للوقوع فيه. فهذه القوى، التي حافظتْ على نفسها تحت وطأة استبدادٍ مديد، لا بدّ أن يكون التكلّسُ قد أصاب مفاصلَها، وخصوصًا أنه لم يُتَح لها أن تقف مع ذاتها وقفةً نقديّةً تُراجع فيها خياراتِها ورؤاها العامّة؛ كما لم يُتح لها أن تعيش تجربةً سياسيّةً يُعتدّ بها لتستخلصَ منها ما ينبغي استخلاصُه وبعض هذه القوى عمرُه أكبرُ من عمر الاستبداد المعاصر. ثمة مناخٌ عفنٌ، وناقلٌ للأمراض، صنعه هذا الاستبدادُ، ولا بدّ أن يصاب مَنْ حولَه ببعضها.

وبالنسبة إلى الإسلاميين، الذين يصحّ عليهم وعلى غيرهم ما سبق، فإنّهم يتفرّدون ببعض الأمور، إذ يثير وصولُهم إلى السلطة حفيظةَ المجتمع الدوليّ وشكوكَه. وأحدُ التحدّيات المطروحة عليهم في حال وصولهم ذاك هو كيف يستطيعون التوفيقَ بين تحقيق السيادة وإقامةِ علاقاتٍ متوازنةٍ مع المجتمع الدوليّ: فلا معنى للسيادة ونحن معزولون عن العالم؛ كما لا معنى لها ونحن تابعون فيه ولا شخصيّة لنا.

أما داخليّاً، فالتحدّيات أكبر ذلك أنّ أنظمة الاستبداد تغادرنا فتترك لنا مجتمعاتٍ مفخّخةً قابلةً للانفجار في أيّ لحظة. ثمة احتقانٌ وفقرٌ وبطالةٌ وتعليمٌ سيّئ ـ وهذه ملفّاتٌ لا بدّ من معالجتها. ثمّ إنّ الإسلاميين ليسوا موضع إجماع، ولم يكونوا يومًا، بل ليسوا كتلةً متجانسةً فيما بينهم، فكيف ستكون الحالُ مع مجتمعاتٍ تعدّديّةٍ على صعيد ثقافتها وأخلاقيّاتها، وكذلك على صعيد المصالح والأهواء؟ إنّ السلْمَ الاجتماعيّ، وضمانَ الحريّات السياسيّة والاجتماعيّة والتنمية، أولويّاتٌ لا استقرار من دون تحقيقها.

الأتراك: النموذج القادم؟

برزتْ آراءٌ في الأشهر الأخير تتساءل عن إمكانيّة أن يكون النموذجُ الإسلاميّ التركيّ، المتمثّلُ في حزب العدالة والتنمية، هو قِبلة الحركات الإسلاميّة في

العالم العربيّ، أو المثالَ الذي تسعى إلى محاكاته. البعض رأى ذلك محتملاً، وآخرون رجّحوا عكسَ ذلك.

لا أعتقد أنّ هذا محتمل، في المدى المنظور على الأقلّ. فثمة مفارقة بين «الإسلاميْن» التركيّ والعربيّ، في الزمن الحديث، تعكس جوانبَ تحتاج إلى بحثٍ وتدقيق. ذلك أنّ الخلافة الإسلاميّة الأخيرة كانت في يد الأتراك العثمانيين، ومن قام بإعلان وفاتها هم الأتراكُ أيضًا، وكان ذلك مقدّمةً لسياساتٍ رسميّةٍ عنيفةٍ تهدف إلى علمنة المجتمع والدولة وتحديثِهما وإقصاءِ الدين إلى هوامش خانقةٍ له. وقد شكّل هذا انقلابًا حقيقيّاً، ونجمتْ عنه سلسلةٌ من الانهدامات الاجتماعيّة عبر ضرب فئاتٍ ومصالحَ تعود أصولُها إلى البنية التي سبقتْ ولادةَ الأتاتوركيّة. ومع ذلك، لم نشهدْ آنذاك، ولاحقًا، في التاريخ الحديث للإسلاميّة التركيّة، أيّ ردّ فعل من طبيعة السياسات العنيفة التي طالت مختلفَ جوانبها وامتيازاتها التاريخيّة وربّما كان حزبُ العدالة والتنمية امتدادًا، بشكلٍ ما، لهذا «الإسلام» الذي غدا أكثرَ قدرةً على المعاصرة والتعاطي مع العالم

أما الخطّ الذي سارت عليه الإسلاميّةُ العربيّةُ فكان مغايرًا. فإذا كان الإسلام هو المرجعيّة المُعلَنة والحاسمة في النظم العربيّة «المحافظة،» فإنّ النظم التي جعلتْ من إيديولوجيّات تحديثيّة هويّةً ومشروعًا لها، منذ ما بعد الاستقلال وحتى الآن، لم تقم هي أيضًا على عداء الإسلام، بل اشترطت الإسلام دينًا للحاكم ومصدرًا أساسيّاً من مصادر التشريع البورقيبيّة نفسُها، التي تُعتبر الاستثناءَ العربيَّ الأكثرَ صداميّةً مع الدين، لم تكن بفجاجة الأتاتوركيّة وقسوتها.

أما النظمُ العربيّة «التقدميّة» فهي أيضًا تقاطعتْ مع الحركة الإسلاميّة في العداء لإمبرياليّة الغرب وللآثار التي خلّفها استعمارُه للبلاد؛ ومع ذلك فإننا نجد أنّ حركات إسلاميّة أساسيّة في تلك البلدان تبنّت مفهومَ «الحاكميّة» ونَظّرتْ لحكم الشريعة وكفّر بعضُها المجتمعَ بوصفه يعيش في جاهلية القرن العشرين ومثالاً على ذلك فإنّ أحدَ آباء الإسلام الجهاديّ المعاصر، المنظر الإخوانيّ سيّد قطب، نظّر للحاكميّة ولتكفير المجتمعات وهو في سجون عبد الناصر.

لقد كان ردّ فعل الإسلاميّة العربيّة من طبيعة فعل الأنظمة: عنيفًا تجاه الدولة، والمجتمع، وكلٍّ من يختلف معها. وربما كان الاستثناء الوحيد، الأقلّ عنفيّة، هو حركة النهضة التونسيّة؛ فهي أكثر مرونةً في التعاطي مع العصر... إنّما على أرضيّة المقولات التي يقول بها معظمُ الإسلاميين العرَب، مثل مقولات «الدولة الإسلاميّة» و«تحكيم الشريعة،» ولكنْ بعد توسيع دلالاتها بما يقارب التصورَ المثاليَّ للديمقراطيّة.

لا يعني هذا أنّ ثمّة خصوصيّةً وطبائعَ فاصلةً بين الأتراك والعرب، وإنما هذه محاولة للإشارة إلى بعض المفارقات التي لا يستوي الكلامُ عن قرابة محتملة بين «إسلاميْ» الطرفين من دون أخذها في الاعتبار.

ابن لادن... وداعًا؟

لقد كانت الثوراتُ العربيّةُ الامتحانَ الأكبرَ لتنظيم القاعدة، ورسب فيه بجدارة. فما فشل هذا التنظيمُ في إسقاطه عبر سنين طوال، وهو مدجَّجٌ بالعنف الماديّ والإيديولوجيّ، استطاعت تلك الثوراتُ أن تُسقطَ بعضَه وتهزَّ أركانَ بعضِه الآخر خلال أيام أو أشهر، عبر انتفاضاتٍ سلميّةٍ شهد لها البعيدُ والقريب.

أيعني هذا أنه ذهب إلى غير رجعة؟ ربّما. ولكنْ في حال فشل المنتفضين في إقامة نظامٍ بديلٍ وأكثر إنسانيّةً من الأنظمة الفاقدة الإحساس بكلّ ما هو إنسانيّ، فإنّ ذلك سيقدّم لذلك التنظيم ساحةً يجيد اللعبَ فيها. فهل سيُعطى مثلُ هذه الفرصة؟

لقد تغذّى هذا التنظيمُ في وجوده على استبداد الأنظمة العربيّة وفسادها، فطَرَحَ نفسَه بديلاً منها، ويُفترض بالتالي أن يزول بزوالها.

دمشق

إيّاد العبدالله

كاتب سوريّ